



المقالات
الثورات العربية
الثورة المصرية
كاميليا وملحمة التوحيد (14): بدء المرحلة الثانية من الثورة



كاميليا وملحمة التوحيد

(14)

مصر: بدء المرحلة الثانية من الثورة

د. أكرم حجازي

25/11/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رسالة رقم "84"

يتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالأسف والإعتذار الشديد لسقوط الشهداء من أبناء مصر المخلصين خلال أحداث ميدان التحرير الأخيرة .

كما يتقدم المجلس بالتعازي إلى أسر الشهداء في كافة أنحاء مصر، ويؤكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلتزامه بما يلي :-

1- التحقيق السريع والحاسم لمحاكمة كل من تسبب في هذه الأحداث .
2- تقديم الرعاية المتكاملة لأسر شهداء الأحداث الأخيرة فوراً من صندوق رعاية أسر الشهداء والمصابين .
3- تقديم الرعاية الطبية المتكاملة فوراً لكافة مصابي الأحداث وحتى إتمام الشفاء الكامل لهم بإذن الله تعالى .
4- فتح مستشفى عسكري ميداني متكامل بميدان التحرير لتقديم الرعاية الطبية للمتواجدين بالميدان .

القائمة الرئيسية
الصفحة الرئيسية
إصدارات ودراسات المراقب
المقالات
إصدارات جديدة
مقابلات إذاعية وتلفزيونية
كلمة المراقب
السيرة الذاتية
Biography
سجل الــزوّار
ابحث بالموقع
راسلنا
راسل الإدارة

أقسام المقالات
الجهاد العالمي
شؤون فلسطينية
الحرب على غزة
الحرب على العقيدة والإسلام
شؤون عربية
الأزمة الاقتصادية العالمة
مختارات
شؤون عراقية
الغرب والإسلام
فنون الكتابة الصحفية
مقالات مترجمة للكاتب

أقسام الدراسات والأبحاث
دراسات في السلفية الجهادية
دراسات سوسيولوجية وإعلامية منشورة
دراسات ومقالات في علم الاجتماع
سلاسل المقالات
دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية

جديد إصدارات ودراسات المراقب
تركيا: أسئلة التاريخ والمصير
ملاحظات منهجية في قراءة السلفية الجهادية
Ibn Taymiyyah Reviews
الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل: بحث سوسيولوجي في تاريخية

المقال الاكثر مشاهدة
مذبحة «المسجد الأبيض»: حماس وشهادات الزور
ثمانون عاما وهي خاوية على عروشها!! الإخوان وإدانة الجهاد العالمي - 2
كاميليا وملحمة التوحيد - 11

الاكثر تعليقاً
وداعا أيها الشيخ الجليل
جريمة قتل بامتياز
مذبحة «المسجد الأبيض»: حماس وشهادات الزور



طوال الفترة التي أعقبت سقوط الرئيس المصري حسني مبارك؛ وبينما اجتهد الشارع المصري في ميدان التحرير وساحات المدن الكبرى في العمل على تأمين حقوق ضحايا الثورة المصرية وذويهم إذا به يستفيق على سقوط عشرات الضحايا في الميدان على يد وزارة الداخلية وأجهزتها القمعية التاريخية. يحدث هذا في أعقاب « مليونية المطلب الوحيد – 18/11/2011» الداعية إلى نقل السلطة من المجلس العسكري إلى المدنيين، وفي الوقت الذي تحبس فيه القوى السياسية المصرية أنفاسها بالأيام والساعات والدقائق وهي تترقب ساعة الصفر لانطلاق انتخابات مجلس الشعب.

الثابت أن الصراع التاريخي على هوية مصر وعقيدتها لم يتوقف قبل الثورة. لكنه بعد الثورة بدأ يتمايز، خاصة في ضوء الأحداث التي أعقبت « المليونية ». ففي المستوى الأول من التحليل يمكن القول بامتياز أن مواجهات الميدان بين المعتصمين والأمن المركزي أعادت وقائع الصراع إلى أصوله الأولى التي بموجبها انطلقت الثورة. واكتسبت مشروعيتها وزخمها الطبيعي ... ثورة بين الشعب من جهة، والنظام وحلفائه من النخب اللبرالية والعلمانية واليسارية، من الجهة الأخرى، بعيدا عن الاسترشاد بأية أيديولوجيا أو التعويل على أي تشكيل سياسي. وفي المستوى الثاني ظهرت بوادر تمايز واضحة، في المواقف، فيما بين القوى السياسية، على خلفية الاحتجاجات التي تطالب المجلس العسكري بالتنحي الفوري، وتسليم السلطة لمجلس مدني.

هذا التمايز يتبلور في صيغة مختلفة عما مضى، وغدت إحدى أهم تجلياته ترى أن مصير الثورة وهوية الأمة ودماء الناس أهم وأولى من الديمقراطية والانتخابات، التي لم تعد أولوية لمن يتمسكون بمطلب التنحي، وحجة هؤلاء تكمن في خشيتهم من الأداء السياسي والأمني للمجلس العسكري، أو بسبب ما تولد لديهم من شكوك تنظر إليه بعين الريبة والغضب لقاء ما بدا أنها تفاهمات بينه و « المركز»، حول حاضر مصر ومستقبلها. أما الذين يرون بقاء المجلس حتى تنتهي الفترة الانتقالية؛ فهم أولئك الذين يراهنون على الوصول إلى الانتخابات المنتظرة باعتبارها رأس المال الذي يستحق المراهنة عليه، ويتطلعون، بحرقة، إلى اليوم، (28/11/2011)، الذي تفتح فيه صناديق الاقتراع. لكن السؤال الذي لا بد منه: هل أولويات الشعب المصري هي ذات الأولويات عند بعض القوى السياسية أو المجلس العسكري؟

كل الشواهد، خلال الفترة الانتقالية الماضية، تؤكد العكس تماما. وكل الشواهد تذهب إلى أن المجلس يجتهد في المحافظة على قواعد النظام في شتى مؤسسات الدولة والمجتمع بكل ما أوتي من قوة. فحتى اللحظة لا يبدو الأداء السياسي والأمني والقانوني للمجلس العسكري، محليا، إلا نسخة شبه مطابقة للنظام السابق والقائم. هذا لأنه أصلا لم يكن سوى شريكا أساسيا لذات المنظومة الحاكمة، التي تقاسمت السلطة مع النظام. وإذا كان النظام السياسي البائد قد تلاعب بثقافة مصر ونهب ثرواتها ومواردها واستباح حرية الأمة وعقيدتها وأمنها القومي وأسلمها لأعدائها فالنظام العسكري كان ولمّا يزل يحافظ على منطق النظام وأدواته، حتى هذه اللحظة. وكل ما في الأمر أن الواجهة الرخوة للنظام ذهبت بينما بقيت الواجهة القوية له.

ما هي إنجازات الجيش خلال الفترة الماضية؟ سؤال!!! تجيب عليها مخرجات المجلس العسكري الذي أبقى على حكومة أحمد شفيق لبعض الوقت، وهي آخر حكومات حسني مبارك!!! ثم حكومة عصام شرف، المجردة من أية صلاحية، ورمزها البغيض يحيى الجمل، وخلفه الغضيب علي السلمي، ثم إعادة العمل بقانون الطوارئ، والزج بالأبرياء في السجون، وإطلاق يد البلطجية وفلول النظام، والحيلولة دون عودة الشرطة إلى عملها مع السماح لها بقمع المحتجين وقتل العشرات منهم، بينما عجز عن حماية أرواح جنوده في حادثة ماسبيرو، ثم إبقائه على كردون الإعلام الموالي للنظام، وقالب الحقائق، والمحرض على كل فتنة تصيب البلاد والعباد، وغض الطرف عن معاقبة متطرفي الكنيسة الأرثوذكسية ومجرميها، وتولية مزور الانتخابات السابقة للإشراف على الانتخابات القادمة!!! والتخطيط للبقاء في السلطة لمدة عامين، والعمل على تعزيز مكانته كمؤسسة في الدولة والنظام والدستور ... قائمة لا حصر لها من الدكتاتورية والقمع ... وحتى آخر لحظة؛ ولولا افتضاح بعض اتفق عليه المجتمعون معه، لم يكن المجلس بوارد مجرد الاعتذار عن مسؤوليته في مقتل 35 مواطنا في ميادين وساحات الاحتجاج السلمي.

رغم أن الاستفتاء على الدستور المؤقت حظي بموافقة 78% من الشعب المصري إلا أن جنونا أصاب النخبة اللبرالية والعلمانية في البلاد على عين المجلس العسكري. ويكأنه من حق هؤلاء ومعهم شنودة والكنيسة الأرثوذكسية أن يحتكموا إلى شرائعهم بينما الواجب على الشعب المصري، العريق بتدينه وإيمانه، إعلان الحرب على شرائع الإسلام والمسلمين .. فهل تستحق مادة يتيمة تنص، نظريا، على اعتبار الإسلام المصدر الرئيسي للتشريع، كل هذه الحرب المحمومة؟

بالتأكيد الجواب بالنفي. لكن هذه المادة جعلت الشعب المصري يدرك أن الصراع عليها صار بمنزلة الصراع، ليس على هوية مصر وعروبتها فحسب بل، على الإسلام ذاته، هويةً وثقافةً وتاريخاً وحضارةً وتشريعاً. والمطلع على وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور ، أو ما اشتهر بـ « وثيقة السلمي»، لا يمكن له أن يقرأ « ثورة التحرير الثانية » إلا

المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية

حديث الإفك

المتواجدون حالياً

17



قناةفرنسا الاخبارية العربية

بث قناة وصال الفضائية الاسلامية

قناة روسيا الاخبارية العربية

إصدارات المراقب



أوقات الصلاة

مدينة الرياض

الفجر	4:51
الشروق	6:15
الظهر	11:39
العصر	2:43
المغرب	5:4
العشاء	6:28

استعلم عن مدينة أخرى

اختر الدولة

القائمة البريدية

إسمك هنا

بريدك الالكتروني

اشترك

خيارات الإشتراك

التقويم الهجري

29

ذو الحجة 1432 هـ

بكونها ردا حاسما وقاطعا على (1) استحالة العودة إلى الوراء (2) أو التقدم بحسب ما يهوى المجلس العسكري وشنودة وحلفاءه من اللبراليين والماسونيين والمتميعين والمخذلين والمحبطين و« المركز (الدول الكبرى وفي مقدمتها أمريكا وبرطانيا وفرنسا) » و « إسرائيل».

لا يمكن أن تكون « وثيقة السلمي» وما تحتويه إلا عدوانا شرسا وصارخا على مصر والأمة برمتها. فهي، فيما يراد لها أن تكون وتعمل، ليست سوى نسخة طبق الأصل عن نموذج تركيا أتاتورك. فمن جهة تضمن الوثيقة إخراج الإسلام من حيز الحياة الاجتماعية بكل تشكيلاتها ومضامينها، ومن جهة أخرى تجعل من مصر لقمة سائغة للكنائس المسيحية الأرثوذكسية خاصة، وثالثة تقضي على كل ما يسمى بالحريات العامة، ورابعة تتيح للجيش مراقبة السلطة دستوريا، بل وأكثر من ذلك تتيح له التدخل في النظام والدولة ولو بصيغة انقلابية كلما رأى ذلك ضروريا، وخامسة، و هي الأسوأ، تجعل من الجيش، كما يقال فعلا، دولة فوق الدولة، أو مؤسسة محكمة الإغلاق، وذات امتيازات لا مثيل لها، دون أن يكون لأية قوة سياسية أو دستورية الحق في مساءلتها أو الاقتراب منها .. كل هذه الأمور كانت موجودة في العهد البائد، لكنها بعد الثورة صارت تشق طريقها نحو الدسترة والتقنين ... فهل هبطت « وثيقة السلمي» على الشعب المصري دون علم الجيش ورضاه؟ وهل يجهل الجيش أن عليائه سيفتح الباب أمام كل أقلية عرقية أو طائفية أو جهوية أن تلعب نفس الدور الذي يلعبه كقوة فوق المساءلة؟ وهل ثمة ما

يمكن استنتاجه من كل هذا إلا أن تكون مصر مهددة بالتفتيت، والثورة المصرية محل سرقة خسيسة في وضح النهار؟

باختصار؛ كل جيش له قياداته، ولا فرق بينه وبين المجلس العسكري، فلا وجود لجيش بلا قيادات ولا قيادات بلا جيش. وبالتالي فالجيش، كمؤسسة في عصر الاستبداد والطغيان، ليس سوى إحدى المؤسسات الباطشة للدولة والنظام. كما أنه ليس بريئا من دعم النظم الاستبدادية وتنفيذ سياساتها القمعية أو المبادرة إلى حماية مصالحه وامتيازاته. وفوق هذا وذاك فالإشكالية تتعلق بالدرجة الأساس بمصالح « المركز » وأمن « إسرائيل». وما يدركه هؤلاء من الانتخابات أن أدواتهم من القوى اللبرالية والعلمانية واليسارية عاجزة عن مجرد الحضور في الشارع ناهيك عن قدرتها على المنافسة عبر صناديق الاقتراع، مقابل تقدم شبه ساحق للقوى الإسلامية، الأمر الذي يهدد مكانة قواعد النظام المستوطنة، عبر عقود مضت، في مؤسسات الدولة والمجتمع.

هذا ما يقلق « المركز »، الساعي إلى تأمين مصالحه، باستعمال أدوات محلية، كي لا تفلت مصر من يديه، أو يضطر إلى التدخل العسكري المباشر، ودفع التكاليف الباهظة له. هذا إنْ تجرأ أصلا على التدخل. وفي هذا السياق، بالضبط، يأتي الإعلان عن « وثيقة السلمي» والإصرار عليها، بوصفها (1) ضمانة تحول بين أية حكومة مصرية والاقتراب من مصالح الغرب، و (2) آلية يمكن بواسطتها انتزاع مصر من أية فاعلية عربية أو إسلامية في المستقبل، و (3) زرع بذور خصبة للحرب الأهلية مستقبلا. ولقد كان لافتا حقا تصريحات الوزير اليهودي بنيامين بن اليعازر، وهو يعلق على أحداث التحرير، مشيرا إلى أن مصر قد لا تفلت من حرب أهلية مستقبلا.

إذن « الوثيقة » ليست سوى أداة اعتراض وحشية للثورة المصرية، والجيش هو الرابح المحلي الوحيد. وإذا ما نجح « المركز »، والقوى المحرضة عليها، في تمريرها فسيكون في مصر دولتين: واحدة لـ « المركز » ترعى أمن « إسرائيل»، والثانية مستمتعة بديمقراطية فارغة، لا شأن لها بالسياسية .. ولا ريب أن مثل هذه الوضعية ستكون الضمانة الأقوى للمصالح الأمريكية ولتبعية مصر الدائمة. إذ لن يكون لأي برلمان الحق في التشريع إلا بمقتضى « ما يطلبه المستمعون»، ولن تكون لأية حكومة قادمة أية قيمة تذكر، إلا بوصفها بلدية لا تزيد مهماتها عن تنظيف الشوارع وتقديم الخدمات الضرورية للعامة. أما عامة الناس فمن المؤكد أنهم سيشهدون عبودية جديدة أو حرية على وزن عالية مهدي .. وعلى رأي المثل الشعبي: « كأنك يا أبو زيد ما غزيت».

أثبت ميدان التحرير أنه الأقوى والأجدر في حماية الثورة، والدفاع عن هوية مصر، وليس الانتخابات، كما أثبت أنه الأقدر على إدارة الصراع، ضد قواعد النظام ورموزه. أما القوى السياسية، فمهما بلغ حضورها في الشارع، ومهما احتملت مواقفها من وجاهة، فإن استنكافها عن المشاركة، في اللحظات الحاسمة، عرضها للطعن والشكوك، وحتى للغضب في عقر قواعدها. والحق أن سلطة الميدان أثخنت في الجراح، حتى بدت كافة القوى في حالة ارتباك. ولا شك أنها سلطة أعادت البريق لقوة الشوارع العربية، وأظهرت شراستها في انتزاع حقوقها، بخلاف الذين راهنوا على امتصاص حيويتها، مع مرور الوقت، أو إمكانية الالتفاف على مطالبها.

وقائع الملحمة الثانية أشرت بوضوح لا لبس فيه أن صفحة المرحلة الأولى من الثورة: « إرحل»، طويت إلى غير رجعة، وما يحصل هو بداية المرحلة الثانية: « إسقاط النظام»، التي بدت على تماس مع المرحلة الثالثة: « إسقاط الهيمنة»، في ضوء الاتهامات الصريحة بكون المجلس العسكري خاضع لتوجيهات الولايات المتحدة. وهذا «التماس» ليس سوى رسالة بالغة الدلالة للتأكيد على أن الدعوات الأمريكية لـ « ضبط النفس» أو حتى « إدانة الاستخدام المفرط للقوة» ضد المتظاهرين، لن تعفي الولايات المتحدة من المساءلة القادمة وحتى المحاسبة. يبقى القول أنه كلما تمسك الميدان بأهداف الثورة كلما اقترب من ملحمة « كاميليا شحاتة وأخواتها» ... فرج الله كربهن.

نشر بتاريخ 24-11-2011

التعليقات



[مؤمن برهام] [25/11/2011 الساعة 5:47 صباحا]

ما شاء الله تبارك الله مافض فوك هذا المقال قراءة رشيدة وصحيحة وشفافة وواعية جدا لما هو واقع بالفعل وحادث على السطح.

حفظ الله مصر وجعل كيد اعدائها فى نحورهم وجعل الدائرة عليهم وامات الله كل فتنة تريد ان تنال من هذا البلد الطيب واهله وايقظ عقول وضمائر شرفاءه المخلصين انه ولى ذلك والقادر عليه اللهم امين

[محب الاسلام] [25/11/2011 الساعة 10:41 صباحا]

بارك الله في الدكتور أكرم حجازي
كلام رائع وفي الصميم
وقد صدقت عندما قلت ان هذا الجيش يحاول ان يكون كالجيش التركي
فاذا كانت أحتاجت تركيا 100مائة عام منذ اسقاط الخلافة الى بروز شخصية مثل أرودغان
ليؤدب الجيش التركي فأننا بحاجة الى أضعاف هذه الاعوام حتى تصحو الامة مجدداً
وهذا ليس مدحاً لاردوغان بقدر ما هو تشخيص دور أردودغان في تفكيك دور الجيش التركي
في التفاصيل العامة في الدولة التركية
ولكن هيهات ان تمر على بناء الكنانة